

الإيرادات التشغيلية أعلى بكثير من المصروفات

«الشال»: ارتفاع جميع مؤشرات ربحية «الوطني»

41 مليار دولار غادرت صناديق الأسهم العالمية في 6 أسابيع

لندن - رويترز: قال بنك أوف أميركا ميريل لينش إن صناديق الأسهم شهدت أطول سلسلة تخارج للأموال منذ 2009 في حين اجتذبت صناديق الذهب ثاني أكبر تدفقات في 6 سنوات مع استمرار موجة الاضطرابات في الأسواق العالمية.

لكن البنك قال إنه على الرغم من ازدياد التشاؤم بين المستثمرين وطلب متزايد على الأصول الاستثمارية الآمنة فإن المبيعات في الأسهم مازالت في مرحلة «تصحيح» ولا تعكس حتى الآن اتجاهها نزولياً كاملاً للسوق أو ركوداً.

وأضاف البنك أن المستثمرين سحبوا 6,8 مليارات دولار من صناديق الأسهم في الأسبوع المنتهي في العاشر من فبراير، لكن على عكس الأسابيع السابقة في موجة المبيعات الحالية فإن ذلك شمل جميع المناطق حول العالم.

وكان ذلك سدادس تخارج أسبوعي على التوالي وهو شيء لم يحدث منذ 2009 ورفع إجمالي حجم الأموال التي غادرت صناديق الأسهم على مدى الأسابيع الـ 6 الماضية إلى 41 مليار دولار.

ومن ناحية أخرى اجتذبت صناديق الذهب تدفقات صافية بلغت 1,6 مليار دولار وهي ثاني أكبر تدفقات أسبوعية في 6 أعوام مع صعود أسعار المعدن النفيس إلى أعلى مستوياتها في عام فوق 1260 دولاراً للأونصة (الأونصة).

واجتذبت صناديق السندات الحكومية وأذن الخزنة تدفقات «قوية» بلغت 2,7 مليار دولار في سادس أسبوع على التوالي من التدفقات وضخ المستثمرون 24,3 مليار دولار في صناديق سوق المال وخصوصاً صناديق العملات.

180 مليار دولار إيرادات نخسرها

المؤسسات والبنوك الإسلامية سنوياً

محمود عيسى

قالت شركة «سي بي اي فاينانشال» أن نحو 9,5 تريليونات دولار من الأصول المالية الإسلامية أو نحو 40% من ثروة المسلمين تتركز في دول غير إسلامية، وبالتالي فإن البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية تخسر إيرادات سنوية تقدر بنحو 180 مليار دولار. وقالت الشركة نقلاً عن خبراء في التمويل الإسلامي أثناء فعاليات المنتدى الدولي الثاني للتمويل الإسلامي الذي عقد مؤخراً في الخرطوم، أن المجتمعات والبنوك الإسلامية على حد سواء تتعرض لخسائر كبيرة بسبب استثمار هذه الأموال الطائلة في الخارج، مشيرين إلى أن المجتمعات المسلمة لا تستفيد من 287,5 مليار دولار هي عبارة عن أموال زكاة لا تتدفق من البلدان الغربية، حيث يتم هناك إدارة الثروة الإسلامية، بالتالي، تخسر صناعة التمويل الإسلامي إيرادات متوقعة تقدر بنحو 3 مليارات دولار.

وأشار تقرير صدر مؤخراً عن شركة إيبديز للاستشارات بعنوان «إدارة الثروة الإسلامية 2016»، إلى أن الطاقة الاستيعابية هي السبب الرئيسي وراء هروب هذه الأموال، مشيراً إلى أن شهية المستثمرين المسلمين على المخاطر، سواء كانوا مؤسسات أو أفراد، تتفق مع توافر المنتج في الغرب.

من جانبه، تحدث البروفيسور المتخصص في التمويل الإسلامي هومايون دار أثناء جلسات المنتدى عن ضرورة أن تلعب البنوك الإسلامية دورها في تعزيز الأثر الاجتماعي للتمويل الإسلامي على نطاق واسع في المجتمع.



مبنى بنك الكويت الوطني

8 ملايين دينار، أي نحو 6,5٪، وصولاً إلى نحو 129,8 مليون دينار، مقارنة بنحو 121,8 مليون دينار. بينما انخفض بند حصة في نتائج شركة زميلة بنحو 7,4 ملايين دينار، وصولاً إلى 220 ألف دينار مقارنة بنحو 7,7 ملايين دينار.

ولفت التقرير إلى ارتفاع جملة مصروفات التشغيل للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها 19,6 مليون دينار، أو ما نسبته 9,1٪، وصولاً إلى 234,7 مليون دينار، مقارنة بنحو 215,1 مليون دينار، في نهاية عام 2014. تحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند مصروفات موظفين بنحو 14,8 مليون دينار وصولاً إلى 137,2 مليون دينار مقارنة بنحو 122,4 مليون دينار، وبلغ إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 32,2٪، مقارنة بنحو 32,5٪ في نهاية عام 2014. ولكن، هذه النسبة لا تعكس الوضع الصحيح لقيمة مصروفات التشغيل، بسبب تجميع بيانات بنك بوبيان. وحسب تقديرات الشال، بافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، كان الارتفاع في المصروفات التشغيلية من نحو 180 مليون دينار إلى نحو 195,5 مليون دينار، أي ارتفعت بنحو 15,8 مليون دينار، أو نحو 8,8٪. وارتفعت قيمة المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بنحو 17,7 مليون دينار، وصولاً إلى 164,4 مليون دينار، مقارنة مع 146,7 مليون دينار، في نهاية عام 2014، وربما تعود إلى الانخفاض في أسعار الأصول المالية والعقارية.

حلل تقرير الشال نتائج بنك الكويت الوطني 2015 التي أشارت إلى أن صافي أرباح البنك بعد خصم الضرائب - قد بلغ 296,5 مليون دينار، بارتفاع مقداره 22,9 مليون دينار، أي ما نسبته 8,4٪، مقارنة بنحو 273,7 مليون دينار، في عام 2014. وحقق صافي ربح خاص بمساهمي البنك بلغ نحو 282,2 مليون دينار، مقارنة مع نحو 261,8 مليون دينار، في نهاية عام 2014، أي بارتفاع بنحو 20,4 مليون دينار أو ما نسبته نحو 7,8٪.

ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى الارتفاع في إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات.

وقال التقرير أن صافي إيرادات التشغيل ارتفع بنحو 10,2٪، أي نحو 67,7 مليون دينار، حين بلغ نحو 728,8 مليون دينار، مقارنة بما قيمته 661 مليون دينار، في نهاية عام 2014. وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) قد ارتفعت بنحو 13,9٪، وارتفعت مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المراجعة) بنسبة 22,3٪، وكانت نتيجة ذلك ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 11,6٪. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 84,5 مليون دينار، مقارنة مع نحو 69,9 مليون دينار، نهاية عام 2014، ما رفع صافي إيرادات الفوائد (في شقيها، التقليدي والإسلامي) إلى نحو 530,2 مليون دينار، مقارنة مع نحو 469,3 مليون دينار، أي بارتفاع بنحو 60,8 مليون دينار.

وجاء الارتفاع في الإيرادات التشغيلية نتيجة ارتفاع بند صافي الأتعاب والعمولات بنحو

ضرورة الاستماع إلى «الأعلى للتخطيط».. الكويت في وضع حرج

الاختلالات أو الفجوات الهيكلية، أن كل الاختلالات اتسعت في زمن المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية».

وبإيجاز شديد، هدف المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية هو صناعة أثر إيجابي على الوضع الاقتصادي والمالي وغيره في البلد، وعندما لا يستمتع له، وفي بعض الأحوال يتم العمل عكس ما ينصح به، لا بد له من موقف. وباتت الكويت في وضع حرج الآن، وكان يمكن لها أن تكون في وضع أفضل بكثير لو لم تتبن سياسات معاكسة تماماً لأي مشروع تنموي، وإن اقتضت خيارات المجلس على التمير والنقد في مثل هذا الوضع الخطر، فمن الأفضل ألا تشارك الحكومة سياسات تؤدي إلى ضياع البلد.

واعتقد، بأن الوضع بات يتطلب فرض شرط قاس على الحكومة، وهو، إما الاستماع لهم، وهي من اختارتهم، أو الرحيل، ودون تكلفة للموقف، ستظل الحكومة تستشيرهم وتعمل عكس ما يتشرون، وذلك يحملهم كامل المسؤولية معها.

باعتبارها ضمن المهلة الدستورية حتى يضمن لمجلس الوزراء تمريرها، ولا معنى لبيان المطول في نقدها، فإذا كان يملك كل هذه التحفظات عليها، فلا يشفع له سوى اتخاذ موقف حاسم في إحراج الحكومة دستورياً، ما عدا ذلك، كل الانتقادات لا تكفي لرفع العتب، ولا تلغي مسؤولية المشاركة في الضرر.

وقال التقرير: «حدث سابقاً في أواخر زمن حقبة رواج سوق النفط، أن اجتمع مجلس التخطيط مع رئيس وأعضاء الحكومة المختصين في شهر يونيو 2014 لاعتماد الأرقام النهائية لموازنة عام 2014/2015، وتم الاتفاق على أرقام مخفضة. بعدها ببضعة أسابيع، تم نسف كل ما تم الاتفاق عليه، وزادت أرقام الإنفاق عن سابقتها، والزيادة كانت كلها على عشرة بنود، ثمانية منها لتمويل شراء الود السياسي، وذلك أمر لا يفترض التسامح معه.

وعلى المستوى الاقتصادي، يعرف المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ورغم كل المعلن من أن الخطط هادئة إلى ردم

قال تقرير الشال الاقتصادي أن مشروع موازنة 2016/2017، ارتداد صريح عن كل جهود الإصلاح المالي والاقتصادي، والواقع أننا لم نعد نأمل في إصلاح ما دامت الحكومة تعتقد أنها قطعت شوطاً في سياسات إصلاح هيكلية جذرية مالي واقتصادي، عنوانه مشروع الموازنة المذكور. ويبقى الأمل في بعض مؤسسات الدولة الفنية، والتي يمكن أن تتولى ملء بعض فراغ العجز المهني الحكومي، أو على الأقل، تأخذ موقفاً قوياً في مواجهة ارتدادها عن مشروع الإصلاح أو تسويفه.

وأشار التقرير إلى أن العتب هذه المرة على المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، فهو مجلس استشاري، ولا معنى لاستشارة لا قيمة لها، فالرجح هو أن المجلس وافق ومرر مشروع الموازنة العامة قبل اعتمادها من قبل مجلس الوزراء. ولا يمكن لأي مجلس استشاري مختص، ومهما كانت الحجج والأعذار، أن يمر مشروعاً بهذا الحجم من الضرر، لأنه ملزم وفق قانونه



GS 2016 الجديدة كلياً
اختبر قوة الأداء
رفاهية عصرية

لكزس GS موديل 2016 الجديدة كلياً ... طاقة خارقة تتولد من تحت غطاء محركها، تصاميم راقية وأناقة عصرية تتكامل بأداء متفوق وتحكم أمثل لتمنحك كل ما تتمناه. مقصورة داخلية معززة بتجهيزات تكنولوجية متقدمة لتنعيم بمتعة قيادة لم تعهدها من قبل. لكزس GS موديل 2016 الجديدة كلياً ... الانطلاق بكامل طاقتك!

www.lexus.com.kw
LexusKW

Tel. 1830030

شركة مؤسسة محمد ناصر السائير وأولاده د.م.
إحدى شركات مجموعة السائير القابضة